محاضرة رقم: ٤	
الكلية	التربية للعلوم الانسانية
القسم	التاريخ
اسم المادة باللغة العربية	التحديث في الدول الاسلامية
اسم المادة باللغة الانكليزية	Modernization in Islamic countries
المرحلة	الثالثة
السنة الدراسية	٢٠٢٣-٢٠٢٤
الفصل الدراسي	الاول
المحاضر	م.د. سالم اسماعيل مصطفى/ م.د. سجاد عبد المنعم مصطفى
عنوان المحاضرة باللغة العربية	تاسيس المجلس الوطني الكبير
عنوان المحاضرة باللغة الانكليزية	Establishment of the Grand National Council
المراجع والمصادر	تركيا- رايتر هيرمان
	تركيا ماضي وحاضر- هاشم الخزندار
	تاريخ تركيا المعاصر- حميد بوزرسلان

تأسيس المجلس الوطني الكبير:

بعثت اللجنة النيابية التي اضطلعت بدور الحكومة المؤقتة بنداءات الى السكان والى المسلمين في جميع انحاء العالم، طالبت فيها ابداء المساعدة لتركيا في نضالها ضد المحتلين، واتخذت اللجنة النيابية في ١٩ اذار عام ١٩٢٠ قراراً بدعوة مجلس جديد في انقرة يتمتع بصلاحيات استثنائية وجاء في القرار: (لقد حل مجلس النواب في اسطنبول بالقوة، فلم تعد توجد في البلاد سلطة تشريعية، في حين ان السلطة التنفيذية واقعة في اسر سياسي، اذ ان جميع مؤسسات الدولة وكل وسائل النقل والاتصال تخضع لسيطرة الاحتلال)، ويجب الاشارة الى ان الاعلان عن الدعوة الى انتخاب المجلس الجديد، اكد ان الاشخاص الذين يتوجب انتخابهم نواباً في المجلس الجديد، يجب ان تنطبق عليهم بشكل صارم متطلبات قانون النواب السابق، وكان ذلك يعني ان ٨٥% من سكان حرموا من الترشيح للمجلس الجديد، وان ممثلي الاوساط القديمة نفسهم سيصلون الى المجلس الجديد، ولهذا لم يدخل الى المجلس الا ممثلو الطبقات المالكة.

بعد ان وصلت انباء انتصارات مصطفى كمال المتتالية على اليونانيين، اراد ان يغتنم فرصة الانتصار فاصدر منشوراً دعا فيه الى انتخاب اعضاء برلمان جديد يكون مركزه انقرة

ويطلق عليه اسم (الجمعية الوطنية الكبرى) حيث نص المنشور الى جميع الولايات والاقضية المستقلة الى جميع القادة العسكريين الذين يحكمونها، ان احتلال العاصمة من قبل قوات الحلفاء قد زعزع اسس الدولة وشل سلطاتها التشريعية والقضائية والتنفيذية، كما ان مجلس النواب المنحل قد وجه انذاراً الى الحكومة يحملها فيه جميع المسؤوليات الناتجة عن تصرفات قوات الاحتلال واستطرد مصطفى كمال قائلاً اما هذا الوضع ومن اجل البحث في الوسائل الكفيلة بصيانة سلامة العاصمة واستقلال الامة وانقاذ الوطن، فقد اصبح من الضروري اجراء انتخابات نيابية جديدة، وذلك وفقاً للمبادئ الاتية:

١- ان الجمعية الوطنية التي ستلتئم في انقرة ستكون مزودة بالصلاحيات المطلقة لإدارة مصالح البلاد والاشراف عليها.

٢- ان المرشحين لعضوية الجمعية يجب ان تتوفر فيهم الشروط اللازمة لاكتساب صفة نواب.

٣- ان الانتخابات ستجري بحسب نظام الالوية وسيتمثل كل لواء بخمسة نواب.

٤- ان الانتخابات ستجري في يوم واحد في جميع المناطق.

٥- من حق جميع المنظمات الوطنية ان تقدم مرشحين عنها كما يحق لكل من وجد في نفسه الجرأة على مواجهة الموقف ان يرشح نفسه انفرادياً.

٦- تجري الانتخابات تحت اشراف ارفع الموظفين في كل لواء.

٧- تجري الانتخابات بواسطة الاقتراع السري ويعد فائزاً كل من يحصل على الاكثرية المطلقة من الاصوات.

٨- على النواب الفائزين ان يتوجهوا فوراً الى انقرة بعد اعلان النتائج.

وعلى ذلك الاساس فقد تشكل المجلس الوطني الاول بنسبة (٥) نواب عن كل منطقة ادارية، فبلغ بذلك مجموع اعضائه ٣٥٠ عضواً منهم ٢٧٠ من ممثلي الولايات و٦٨ من اعضاء مجلس المبعوثان العثماني السابق الذين انظموا الى الحركة الوطنية التركية، ١٢ عضواً من الذين القت سلطات الاحتلال القبض عليهم ونفتهم الى مالطة فعدهم المجلس من ضمن اعضائه.

تألف المجلس الوطني من هيئة مكونة من مجلس تشريعي واحد، تنتخب لمدة اربع سنوات بواسطة الانتخاب العام والاقتراع السري، وان تلك الانتخابات كانت تجري لنظام القائمة، حيث تجلب القوائم من جميع الولايات التركية، ويكون عدد مرشحي اية ولاية محدداً بعدد سكانها.

وفي الثالث والعشرين من نيسان عام ١٩٢٠ تم اجتماع المجلس الوطني الكبير الاول في انقرة، وفي الافتتاح حضر ١١٥ عضواً على ان يحضر الباقون في شهر مايس، ولوحظ ان الاعضاء منهم الضباط وقادة الجيش ومنهم رؤساء الجماعات المسلحة، ومنهم الاشراف ورؤساء العشائر والقبائل ومنهم شيوخ الطرق الصوفية كالمولوية والبكتاشية ومنهم المعلمون ورؤساء الاحزاب وسرعان ما انعكس ذلك على المجلس لدى انعقاده، حيث وجدنا الاعضاء يتكتلون فيما بينهم في جماعات تعبر كل منها عن فكرهم واتجاهاتهم، وقد فتح ذلك الباب القيام بتعدد الافكار مما جعل التصادم بينهم امراً مؤكداً، وبمرور الزمن ساد جو من التفكك بين الاعضاء وصار الخلاف بينهم في المجلس امراً واقعاً.

ويلاحظ على المجلس منذ اليوم الاول لانعقاده في ٢٣ نيسان ١٩٢٠ انه قد وضع نفسه فوق السلطنة والخلافة، وان قراراته كانت مؤشراً واضحاً على حقيقة كونه اقام دولة جديدة تماماً، كما ويلاحظ ايضاً انه كان خليطاً من نواب ينتمون الى احزاب ومنظمات سياسية متعددة

يسودها جو من الانقسام برغم الجهود التي بذلها مصطفى كمال من اجل تحقيق الانسجام فيما بينهما.

وبعد اداء القسم للولاء للميثاق الوطني، انتخب مصطفى كمال رئيساً للمجلس الوطني، حيث تولى المجلس ادارة البلاد مباشرة وانتخب من اعضائه لجنة اجرائية (هيئة وزارة) تقوم بإدارة الاعمال في البلاد بالنيابة عن المجلس، وبعد عدة جلسات اصدر المجلس الوطني في انقرة في ٢٩ نيسان ١٩٢٠ عدداً من القوانين ومنها قانون الخيانة الوطنية (الذي وصف فيه اي شخص يقف بوجه حكم الشعب وتمثيل مجلس الامة للشعب، وحقه في ممارسة الحكم ليحل محل السلطنة بأنه خائن جزاؤه الاعدام، اما المشتركون على نحو غير مباشر فيعاقبون بالسجن)، وفي اليوم نفسه ومن اجل منع ارتكاب الجرائم ضد الامة والحد من الهرب من الجيش، اصدر المجلس قانون اخر هو قانون تشكيل محاكم الاستقلال، ومنحها صلاحية اجراء المحاكمات وتنفيذ فوري للأحكام في القضايا التي تعرض عليها.

الدستور التركي الجديد

اقترح مصطفى كمال اصدار دستور جديد يواكب التطورات الجديدة ويعمل على تثبيت سلطان المجلس الا انه قوبل بشيء من التردد من اعضاء المجلس، لان هذا الامر يمس مصير السلطان ومركزه ولذا اتفق على اصدار بيان موجز حالما تدرس المواد الدستورية المقترحة، ويؤكد حكم الشعب والاهداف التي قامت من اجلها الحركة الوطنية للتخلص من السيطرة الاجنبية وتحقيق الاستقلال الناجز ومقاومة كل من يتآمر على الشعب ويقف ضد قرارات المجلس، ومن القرارات المهمة التي اتخذها المجلس الوطني الكبير، استقلال تركيا بحدودها التي عينها الميثاق الوطني، وانه الممثل الحقيقي الوحيد للامة، وانه برلمان ثوري

يسيطر على السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وانه مخول بالتصديق على الدستور، واعلن نفسه السلطة الشرعية الوحيدة المستندة الى ارادة الشعب.

استطاع المجلس الوطني التركي ايضاً الغاء كل المعاهدات والمواثيق والقوانين والقرارات واتفاقيات الامتيازات الخاصة ببيع او استغلال المناجم التي عقدتها حكومة السلطان بعد ١٦ اذار، وقد جعل المجلس الوطني التركي الكبير بقراراته هذه حكومة السلطان غير شرعية الا انه لم يجرؤ على الغاء السلطنة حينها، وفي ٢٢ كانون الثاني عام ١٩٢١ اصدر المجلس الوطني الكبير دستور عام ١٩٢١ تألف من ٢٢ مادة، اكدت المادة الاولى على جعل السلطة بيد الشعب وجاء في الثانية ان المجلس الوطني الكبير هو الذي يمثل السلطتين التشريعية والتنفيذية، وفي الثالثة للمجلس حق قيادة الدولة التركية، وتسمى حكومة المجلس الوطني التركي الكبير، واشترطت المادة الرابعة وجوب اجراء انتخابات المجلس مرة واحدة كل عامين ومنحت المادة السابعة المجلس الوطني حق تنفيذ الاحكام الشرعية ووضع القوانين العامة وتعديلها وفسخها، وعقد الصلح والمعاهدات واعلان الدفاع عن الوطن فجعلت المجلس الوطني مصدر كل سلطات الدولة، اما المادة التاسعة فقد حددت مدة رئاسة رئيس الجمهورية طيلة مدة دورة

المجلس، نصت المادة الثامنة على ان حكومة المجلس الوطني تدير دوائر حكومتها بواسطة الوكلاء الذين تنتخبهم طبقاً للقانون، ويضع المجلس الخطة التي يتبعها الوكلاء في الشؤون الادارية ويستبدلهم بغيرهم عند الحاجة وفي النصف الاول من شهر حزيران عام ١٩٢١ سن المجلس قانوناً جديداً، مؤلفاً من ثماني مواد يبين كيفية انتخاب وكلاء الاجراء (الوزراء) اذ نصت المادة الاولى عند انتخاب وزارة جديدة تؤلف لجنة اعضاؤها رئيس المجلس الوطني الكبير ووكيلا ورؤساء اللجان النيابية الخاصة بالأمور الشرعية والوقفية والداخلية والخارجية والقضائية والمالية والاقتصادية والعمرانية والعلمية والصحية والاجتماعية ومن رئيس الوكلاء (الوزراء) وبعد المفاوضة تنتخب تلك اللجنة لكل وكالة ثلاثة مرشحين من اعضاء المجلس الوطني الكبير، وتعرض اسمائهم على المجلس الوطني الذي ينتخب ثلثهم للوزارة، اما المادة الثانية فنصت عند انتخاب رئيس الوزارة الجديدة ينضم اعضاء الوزارة الى لجنة الترشيح المذكورة ويشترك الجميع في ترشيح اثنين من الوزراء او من النواب ويعرضون ذلك على المجلس الوطني الذي يختار رئيس الوزارة.

طلب مصطفى كمال من اعضاء البرلمان الموافقة على اقتراح قدمه في ٣٠ تشرين الاول عام ١٩٢٢ يتضمن مشروع قرار لا يطلب فيه التصويت على الغاء السلطنة فحسب وانما احالة حكومة السلطان في اسطنبول الى المحاكمة متهماً اياها بتهمة الخيانة العظمى لأنها وافقت على دخول الحلفاء الى العاصمة واحتلال بقية الاراضي التركية في الاناضول عدا منطقة انقرة، الا انه ظهرت معارضة لتلك الخطوة من داخل المجلس ومن رجال الدين، وقد الغيت السلطنة بموجب القرار الذي وافق عليه المجلس الوطني المرقم ١٣٣٨ في ١ تشرين الثاني عام ١٩٢٢.

افتقر المجلس الوطني الكبير الاول الى الوحدة النسبية بين اعضائه، الا ان جهوده في سبيل تحرير تركيا والدفاع عنها ضد الاعداء قد جعل من الاناضول كتلة واحدة متماسكة، وفي الوقت الذي اخذ فيه على عاتقه مهمة مواجهة الخطر الخارجي فأنه لم يتوان ايضاً عن القيام بإصلاحات في جميع مفاصل الحياة العامة، اذ نظم مالية البلاد واصلح الادارة والتجارة واهتم بالزراعة والتعليم وحالة المواطنين الصحية.

وكرد فعل على اجراءات المجلس الوطني عينت الحكومة في اسطنبول مفتشاً عاماً للأناضول واصدرت محكمة عسكرية في اسطنبول حكماً غيابياً بالإعدام على قادة الحركة الوطنية، وجرت اعتقالات واسعة بين سكان اسطنبول بتهمة التعاطف مع الحركة الوطنية، فضلاً عن قيام السلطان العثماني بنشر بياناً دعا فيه الى الكفاح ضد رجال الحركة الوطنية المتمردين في نظره، ولما كان المجلس الوطني التركي الكبير الاول قد انجز المهمة المقررة له وهي ادارة البلاد خلال فترة الحرب، وبغية اقرار الاصلاحات الداخلية الثورية الشاملة التي كانت في ذهن القيادة التركية، برزت هنا الحاجة الى مجلس وطني جديد يكون اكثر نضجاً ومسؤولية من الذي سبقه، وهكذا حل المجلس الوطني الكبير الاول نفسه بإيعاز من الحكومة في ١ نيسان عام ١٩٢٣ ودعا المواطنين الى اجراء انتخابات جديدة للمجلس الوطني الثاني.